مركز العودة الفلسطيني
Palestinian Return Centre

المقابر الجماعية في قطاع غزة

إبادة جماعية متلفزة

دون تحرك دولي

يونيو / حزيران 2024

توطئة:

يتناول هذا التقرير موضوع المقابر الجماعية التي تمّ الكشف عنها في قطاع غزة، وذلك في سياق جريمة الإبادة الجماعية التي يرتكبها جيش الاحتلال الإسرائيلي في القطاع منذ السابع من تشرين الأول من العام 2023، ولا بُد من الانتباه إلى أنّ الحديث عن المقابر الجماعية يشير إلى المقابر التي أقامها المواطنون بشكل اضطراري لدفن الشهداء، والمقابر التي أقامها جيش الاحتلال ليخفي جرائمه في قطاع غزة.

ويسلط التقرير الضوء على الظروف والحيثيات التي تمّ بموجبها الكشف عن تلك المقابر، الإحصائيات حول عدد المقابر والجثامين التي تمّ انتشالها، الأدلة التي تُثبت تورط جيش الاحتلال في تنفيذ إعدامات ميدانية وعمليات اغتيال جماعي للمدنيين، هذا بالإضافة إلى الكشف عن ممارسات تُعد بمثابة جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ويختتم هذا التقرير بجُملة من النتائج والتوصيات استناداً إلى المعطيات والتبعات الناجمة عن إقامة تلك المقابر.

1. حيثيات إقامة المقابر الجماعية في قطاع غزة:

يُشكل وجود المقابر الجماعية أحد الأدلة القاطعة على ارتكاب جيش الاحتلال الإسرائيلي جرائم حرب ضد المواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة وانتهاك حقوقهم، لا سيّما وأنّ ظروف وحيثيات إقامة هذه المقابر الجماعية تحمل أدلة واضحة على دور جيش الاحتلال في عمليات اغتيال ودفن عشوائية بحق المدنيين.[1]

في هذا السياق لا بُد من الإشارة إلى أنّ ظهور المقابر الجماعية تزامن مع الاجتياح البري لقطاع غزة، وذلك ما منع المواطنين من الوصول للمقابر العامّة، حيث بدأ الدفن في ساحة مجمع الشفاء الطبي في مدينة غزة. وعندما توسعت العملية البرية لقوات الاحتلال وشملت غالبية أحياء غزة وشمالها، تزايد أعداد هذه المقابر، وهي غير تلك التي أقامها جيش الاحتلال بشكل عشوائي لإخفاء جرائمه.[2]

واتسعت ظاهرة المقابر الجماعية أو المقابر المؤقتة، حيث كان الأهالي يضطرون لدفن الشهداء والموتى في مقابر جماعية أو فردية في ساحات الأسواق وأطراف الشوارع وجزرها، وقرب المنازل المدمرة، وهكذا انتشرت عشرات المقابر الجماعية. هذا فيما يتعلق بالمقابر الجماعية التي أقامها المواطنين بشكل اضطراري تحت ضغط التوغل البري وهجمات جيش الاحتلال.[3]

---

[1] الموقع الإلكتروني للمرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، "غزة: ينبغي تشكيل لجنة تحقيق دولية في المقابر الجماعية وإرسال فرق فنية متخصصة لمعاينة والتعرف على الضحايا"، (24 نيسان 2024)، https://n9.cl/bzp38

[2] مقابلة مكتوبة مع ياسر عبد الغفور، نائب مدير وحدة البحث الميداني في المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، غزة، 3 أيار 2024.

[3] المصدر السابق.

فيما يتعلق بالمقابر الجماعية التي أقامها جيش الاحتلال، بدأت بالظهور بالتزامن مع التوغل البري في قطاع غزة بتاريخ 2023/10/27، حيث قام جيش الاحتلال بارتكاب جرائم الإعدام الميداني، مما أدى إلى انتشار المقابر الجماعية بشكل واسع، وبدأ ظهورها في شمال القطاع في مشفى كمال عدوان. واستهدفت عمليات الإعدام الميدانية بشكل خاص الشباب، تحت ذريعة أنهم قد يكونون مقاتلي المقاومة. ومع ذلك، في الواقع، كان هؤلاء الشباب مدنيين لا علاقة لهم بأي نشاط عسكري أو مقاومة مسلحة.[4]

وفي هذا السياق، وثق الدفاع المدني في غزة الأدلة التي تشير إلى ارتكاب قوات الاحتلال جرائم ضد الإنسانية، وحدد بعض المواقع التي وقعت فيها جرائم الإعدام الميداني، بما في ذلك مجمع ناصر الطبي ومحيطه. وأظهرت التحقيقات الأولية عدة ملاحظات وأدلة تثبت تنفيذ جيش الاحتلال لعمليات الاغتيال ودفن عدد كبير من الجثث بشكل عشوائي للتغطية على جرائمه في قطاع غزة.[5]

فيما يتعلق بالظروف التي أدت إلى الكشف عن هذه المقابر فهي تتمثل بانسحاب قوات الاحتلال من مجمع الشفاء الطبي في مدينة غزة، ومجمع ناصر الطبي في خان يونس، حيث بدأ المواطنين بالبحث عن ذويهم وأقاربهم في محيط تلك المجمعات الطبية، ليكشفوا بذلك عن وجود تلك المقابر،[6] وهذا ما تؤكده أيضاً رواية الدفاع المدني الفلسطيني الذي أشار إلى تلقي آلاف نداءات الاستغاثة منذ بداية كانون الأول من العام 2023.[7]

ولا تقتصر المقابر الجماعية على هذه المواقع فقط، بل هناك يقين بوجود عشرات المقابر في مختلف مدن القطاع، التي لم يتم الكشف عنها بسبب سيطرة الاحتلال على تلك المناطق. تشمل هذه المناطق بيت حانون وبيت لاهيا وشرق جباليا في شمال القطاع، بالإضافة إلى مقبرة شرق

---

[4] مقابلة مكتوبة مع إسماعيل إبراهيم ثوابتة، مدير عام المكتب الإعلامي الحكومي، غزة، 19 أيار 2024.
[5] القناة الرسمية للمكتب الإعلامي الحكومي على تطبيق telegram، "*فيديو | مؤتمر صحفي للدفاع المدني الفلسطيني حول ارتكاب الاحتلال لجرائم ضد الإنسانية في مجمع ناصر الطبي بخان يونس*"، (25 نيسان 2024)، https://t.me/mediagovps/2756
[6] مقابلة مكتوبة مع ياسر عبد الغفور، مصدر سابق.
[7] القناة الرسمية للمكتب الإعلامي الحكومي على تطبيق telegram، "*فيديو | مؤتمر صحفي"، مصدر سابق.

الشجاعية، ومجمع الشفاء الطبي، ومشفى كمال عدوان، وأخرى في مجمع ناصر وشرق خان يونس جنوب القطاع.[8]

وتُعتبر مواقع المقابر الجماعية مسارح لجرائم محتملة، حيث توفر أدلة جنائية هامة تتعلق بتهمة الإبادة الجماعية التي تواجهها دولة الاحتلال في محكمة العدل الدولية. لذلك، ظهرت دعوات لحماية هذه المواقع حتى يتمكن خبراء الطب الشرعي المتخصصون من إجراء عمليات استخراج الجثث بشكل آمن ومناسب، لفحصها وتحديد هويات الرفات بدقة.[9]

2. المقابر الجماعية: ظروف وإحصائيات

فيما يتعلق بالظروف والاحصائيات المتعلقة بإقامة المقابر الجماعية، من الضرورة بمكان التأكيد على دوافع الاحتلال حيال إقامة تلك المقابر، والمتمثلة بمحاولة إخفاء الجرائم التي يرتكبها، وهذا بدليل أنّ جيش الاحتلال لم يكتفي فقط بإقامة المقابر الجماعية بشكل عشوائي، بل قام أيضاً بتجريف 60 مقبرة، وسرقة أكثر من 1000 جثمان. وهذا ما يُصنف تحت جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإخفاء القسري الذي ارتكبها بحق جثامين الشهداء.[10]

وصل عدد المقابر الجماعية التي تمّ الكشف عنها في المشافي حتى تاريخ 2024/5/11 إلى 7 مقابر، 3 منها في مجمع الشفاء الطبي في مدنية غزة، و3 مقابر كُشف عنها في مجمع الناصر الطبي في مدينة خان يونس، ومقبرة واحدة في مشفى كمال عدوان في بيت لاهيا. وحتى ذلك التاريخ تمّ توثيق انتشال 520 شهيد من تلك المقابر.[11]

---

[8] مقابلة مكتوبة مع إسماعيل إبراهيم ثوابتة، مصدر سابق.
[9] الموقع الإلكتروني لمنظمة العفو الدولية، "غزّة: اكتشاف مقابر جماعية يُبرز الحاجة الملحة للسماح لمحققين مستقلين في مجال حقوق الإنسان بالوصول إلى القطاع المحتل"، (24 نيسان 2024)، https://n9.cl/c6bua
[10] مقابلة مكتوبة مع إسماعيل إبراهيم ثوابتة، مصدر سابق.
[11] الموقع الإلكتروني لمنظمة العفو الدولية، "غزّة: اكتشاف مقابر جماعية"، مصدر سابق.

ومن الضرورة بمكان التأكيد على أنّ تلك الجثامين المُنتشلة هي فقط من المقابر داخل المشافي، حيث تمّ الكشف عن 17 مقبرة في مناطق مختلفة في قطاع غزة، 7 منها داخل المشافي. وحول حيثيات إقامتها، فلقد تزامنت مع تنفيذ جيش الاحتلال حالات الإعدام الميداني التي شملت المرضى والجرحى والنازحين والكوادر الطبية.[12]

حول تفاصيل المناطق التي تمّ فيها الكشف عن تلك المقابر، كانت على النحو التالي: مقبرة واحدة في مشفى كمال عدوان، وتمّ انتشال 46 جثة منها، 3 مقابر في مجمع ناصر الطبي، وتم انتشال 392 جثة منها -فقط من مقبرة واحدة-،[13] 3 مقابر في مجمع الشفاء الطبي حيث تم انتشال 82 جثة، فيما بقيت مقبرتين مُغلقتين في مجمع ناصر.[14]

مع الإشارة إلى أنّ هناك عشرات الحالات ربّما لم يتمّ ذكرها في الإحصائيات الرسمية، لإن الأهالي بادروا بانتشال جثامين ذويهم ونقلهم للدفن في المقابر العامة،[15] كما أنّه لم يتمّ فتح كُل المقابر المُكتشفة وتحديداً في مجمع ناصر الطبي، حيث تمّ فتح مقبرة واحدة من ثلاث مقابر تمّ الكشف عنها. وترجع أسباب تعذر فتح تلك المقابر إلى هجمات جيش الاحتلال المستمرة، والهجمات التي سبق وأنّ أدت إلى تدمير 80% من قدرات الدفاع المدني وفرق الإنقاذ، بما فيها انعدام الوقود.[16]

ويوضح الجدول التالي البيانات المتعلقة بالمقابر الجماعية وحالات الاعتداء على الجثامين وحالات الجثامين التي تمّ انتشالها:[17]

الحالات	بيانات إحصائية	ملاحظات
مقابر تمّ جريفها	60	توثيق سرقة أعضاء من الجثامين
الجثامين التي تمّ سرقتها	+1000	تمّ إعادة 80 جُثمان عليها آثار تشويه
المقابر الجماعية المُكتشفة	17	في المدن والمشافي
المقابر الجماعية في المشافي	7	تمّ فتح 3 منها فقط
المقابر التي لم تُفتح بعد	4	تعذر فتحها بسبب نقص إمكانيات فرق الإنقاذ
عدد الجثامين المُنتشلة	520	العدد الفعلي أكبر ولكن تعذر انتشال كل الجثامين
الجثث التي تمّ التعرف عليها جُزئياً	165	تمّ التعرف عليها بنسبة 42%
الجثث المجهولة	227	لم يتمّ التعرف عليها بسنبة 58%

[12] مقابلة مكتوبة مع إسماعيل إبراهيم ثوابتة، مصدر سابق.
[13] المصدر السابق.
[14] القناة الرسمية للمكتب الإعلامي الحكومي على تطبيق telegram، "*تصريح صحفي صادر عن المكتب الإعلامي الحكومي:*"، (8 أيار 2024)، https://t.me/mediagovps/2833
[15] مقابلة مكتوبة مع ياسر عبد الغفور، مصدر سابق.
[16] مقابلة مكتوبة مع إسماعيل إبراهيم ثوابتة، مصدر سابق.
[17] القناة الرسمية لوزارة الصحة الفلسطينية على تطبيق telegram، (26 كانون الأول 2023)، https://t.me/MOHMediaGaza/4652
مقابلة مكتوبة مع إسماعيل إبراهيم ثوابتة، مصدر سابق.

3. الأدلة على جرائم جيش الاحتلال:

تنقسم الأدلة العديدة على جرائم جيش الاحتلال حيال المقابر الجماعية إلى قسمين: 1) أدلة تتعلق بطريقة الدفن، 2) أدلة تظهر بوضوح على الجثامين. فيما يتعلق بطريقة الدفن، فهي تتمثل بوجود مؤشرات وأدلة واضحة على طريقة دفن غير تقليدية، والتي اعتادها وتوارثها المواطنيين.

وتتمثل هذه الأدلة برصد حالات دفن في عُمق يزيد عن 3 أمتار، وتكدس الجثث فوق بعضها البعض. كما تمّ رصد العديد من الجثث التي تم تغير أكفانها ووضعها في أكفان جديدة، لونها أسود وأزرق، وهي عبارة عن أكياس بلاستيكية، على عكس الأكفان المستخدمة في القطاع، وهذا ما أدى إلى زيادة حرارة الجثامين، وساهم في تسريع عملية التَّحلُّل وهذا ما يؤدي إلى تسريع اختفاء الأدلة.[18] بخصوص الأدلة التي تظهر على جثامين الضحايا، فلقد تمّ رصد جثامين عليها آثار تعذيب، وجود جثامين مكبلة الأيدي والأرجل، وجود جثمانين عليها آثار رصاص ومنها في منطقة الرأس، وجود جثامين مقطوعة الرؤوس، رصد جثامين لأشخاص يبدو أنّ جيش الاحتلال قد قام بدفنهم وهم على قيّد الحياة.[19]

ومما يؤكد على أدلة دفن عدد من الضحايا وهم أحياء، تم رصد جثة أحد المواطنين يرتدي الملابس الخاصة بغرفة العمليات الجراحية في المشافي، تم رصد أحد

[18] القناة الرسمية للمكتب الإعلامي الحكومي على تطبيق telegram، "*فيديو | مؤتمر"، مصدر سابق.
[19] مقابلة مكتوبة مع إسماعيل إبراهيم ثوابتة، مصدر سابق.

الجثامين لطفلة مبتورة اليد والأرجل وكانت تردي ملابس غرفة العمليات -الخاصّة بالمرضى- مما يثير شكوك حول دفنها وهي على قيد الحياة.[20]

وبالإضافة إلى ذلك من أدلى تظهر على جثامين الضحايا، فلقد تمّ توثيق جثامين مفتوحة البطن، وقد أُعيد خياطة جراحها -في منطقة البطن- بطريقة تخالف الطرق الاعتيادية لخياطة الجروح في مشافي قطاع غزة، مما يثير شبهات حول سرقة بعض الأعضاء البشرية، وإعادة دفن الجثامين بطريقة عشوائية وتنتهك الكرامة الإنسانية.[21]

كما تمّ توثيق أدلة أخرى تتمثل بملاحظة سرقة جلود بعض الجثامين، ومؤشرات وأدلة على جثث متحللة ومتشوهة بطريقة غير طبيعية، تستدعي الحاجة إلى تحقيق جنائي دولي. ومما يثير المخاوف بهذا الصدد عدد المفقودين الذي وصل إلى أكثر من 10 آلاف مفقود، ويشتبه بأنه مصيرهم مماثل، أي أنّ هناك تقديرات بوجود آلاف من المفقودين الذين تمّ إعدامهم والاعتداء على جثامينهم ودفنهم بطريقة عشوائية.[22]

تُجمع ردود الفعل الدولية على ضرورة إجراء تحقيقات حول المقابر الجماعية التي تمّ كشفها في قطاع غزة، وفي هذا السياق اتخذت الأمم المتحدة موقفاً مُحذراً من أن جيش الاحتلال هو من قام بعمليات الاغتيال ودفن الضحايا بشكل عشوائي، ليتمّ اكتشاف تلك الجرائم لاحقاً. ولم يتمّ الدعوة لأي إجراءات أخرى من شأنها وضع حدّ لجرائم الاحتلال أو إمكانية مُحاسبته في حال ثبوت الأدلة.[23]

---

[20] القناة الرسمية للمكتب الإعلامي الحكومي على تطبيق telegram، "*فيديو | مؤتمر"، مصدر سابق.
[21] المصدر السابق.
[22] أنظر: مؤتمر صحفي للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان – غزة، على قناة العربي الجديد على موقع youtube، "الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان: اكتشاف مقابر جماعية جديدة في غزة وهناك شبهات لسرقة أعضاء الضحايا"، (26 نيسان 2024)، https://www.youtube.com/watch?v=WAOeaRfk8o4
[23] الموقع الإلكتروني لهيئة الأمم المتحدة، "الأمين العام يدعو إلى تحقيق دولي حول تقارير اكتشاف مقابر جماعية في غزة"، (30 نيسان 2024)، https://news.un.org/ar/story/2024/04/1130491

على المستوى المحلي، قامت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان - ديوان المظالم في فلسطين، بتوجيه خطاب إلى مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القانون بخصوص استمرار عمليات حرب الإبادة الجماعية، بما فيها جرائم الإعدام الميداني وإقامة المقابر الجماعية، والدعوة إلى تحقيق في تلك الجرائم، حيث تمّت الإشارة إلى أنّ ما يقرب 2000 مواطن قد يكونوا دُفنوا بطريقة عشوائية وسرية، لإخفاء جرائم الاحتلال.[24]

وفي هذا السياق من الضرورة بمكان التأكيد على أنّ تبعات تلك الأحداث كانت صادمة للمواطنين، الذين عانوا من صدمات نفسية عميقة جداً بحاجة إلى علاج متقدم، كما تسببت بمشاكل اجتماعية - نفسية صعبة وخطيرة، بسبب وجود حالات كثيرة من الإعدام الميداني، قد تمّت أمام أفراد العائلة من أطفال ونساء. كما أنها مشاهد لم يتعرض المواطن الفلسطيني لمثلها من قبل، حيث تمّ رصد عديد من حالات الإنهيار النفسي عندما كان يأتي الأهالي لانتشال الجثامين.[25]

5. النتائج والتوصيات:

5.1 النتائج:

- تؤكد ظروف إقامة المقابر الجماعية والبيانات الإحصائية والشهادات الميدانية على وجود جرائم إعدام ميداني، حاول جيش الاحتلال إخفائها عن طريق دفنها بشكل عشوائي.
- على الرغم من ضعف الإمكانيات بسبب حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة، إلا أنّ الطواقم والجهات المُختصة قامت بجهد كبير لتوثيق الأدلة بكل وضوح.
- لا يوجد اعتماد على تلك الأدلة بالشكل المطلوب والمناسب من المؤسسات الدولية ذات الصلة والدول ذات النفوذ، وهذا ما ينعكس في خطاباتها غير المُحددة والتي تظهر كأنها تعتمد فقط على الأخبار الأولية من وسائل الإعلام ولا تستند إلى رواية المنظمات الرسمية والأهلية في فلسطين.

[24] الموقع الإلكتروني للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان – ديوان المظالم، "الهيئة المستقلة تخاطب مقرر الأمم المتحدة المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القانون وتطالبه بفتح تحقيق في جرائم الإبادة الجماعية المتواصلة في غزة"، (22 أيار 2024)، https://www.ichr.ps/category-1/9883.html

[25] مقابلة مكتوبة مع إسماعيل إبراهيم ثوابتة، مصدر سابق.

5.2 التوصيات:

- استخدام الأدلة التي وثقتها المؤسسات الرسمية والأهلية في فلسطين كأساس للرواية حول إقامة المقابر الجماعية، في جوانبها السياسية والقانونية والإنسانية.
- تضمين مسألة المقابر الجماعية في الدعوى التي رفعتها دولة جنوب إفريقيا ضد الاحتلال الإسرائيلي بتُهمة ارتكاب الإبادة الجماعية، وذلك بما يتفق مع المطالبات بإجراء تحقيق جنائي دولي حيال تلك المقابل.
- مطالبة المؤسسات ذات الصلة بالقانون الدولي وحقوق الإنسان والدول الفاعلة بإعطاء هذا الموضوع حيزاً أكبر بالشكل الذي يُساهم بفرض عقوبات على جيش وسلطات الاحتلال.
- نشر المعلومات الكاملة والشاملة حول هذا الموضوع على المستوى الشعبي في مختلف أنحاء العالم، لإبراز آثاره النفسية والاجتماعية والسياسية على المواطنين في قطاع غزة، وللتأكيد على الجرائم التي لا يتوقف عن ارتكابها جيش الاحتلال.

مركز العودة الفلسطيني
Palestinian Return Centre

www.prc.org.uk
info@prc.org.uk
100H Crown House, North Circular Road
Ealing NW10 7PN London UK